البناء الوظيفي للضمائر في النحو العربي

أ.م.د. عبد الرحمن عزيز مصطفى
جامعة رابرين/ كلية التربية / العراق
a-a-mustafa@uor.edu.krd

أ.م.د. شيماء رشيد محمد
جامعة رابرين/ كلية التربية / العراق
shaimaa81.sr@uor.edu.krd

التقديم: 2022-01-06
القبول: 2022-02-13
النشر: 2022-09-15

Doi: https://doi.org/10.36473/ujhss.v61i3.1878

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licenses

المستخلص:

يحتل البناء حيّزًا كبيرًا في الدرس النحوي يكاد يبلغ شطره، فهو قرينة الإعراب وهما معًا يشكّلان ميدان النحو. غير أنّ الإعراب احتلّ ميدان الشهرة حتى أصبح رديف النحو فأطلق على النحو علم الإعراب، ولا غَرْوَ في ذلك فالنحو علم يختصّ بدراسة أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء؛ ولمّا كان الإعراب أعرب وأكثر وأنفع جعلوه مرادفًا لعلم النحو. قسّم النحويون الكلام العربي من حيث تغيّر حركة آخر كلماته وثباتها على المعرب والمبنيّ، فسمّوا الذي تتغيّر حركة آخره معربًا، والذي يثبت آخره على حركةٍ واحدةٍ مبنيًّا، وقد صدقَ هذان الحدّان على مجمل ألفاظ الكلام العربيّ، لكنّا لمحنا في بعض المواطن أنّ حدّ البناء لا يصدق على بعض الكلمات، أعني الضمائر التي كان لها وضعًا مباينًا في الإعراب والبناء، فأردنا أن نسلّط الضوء عليها في هذا البحث آمّين الوصول إلى بيان موقعها من هذه الثنائية ووظيفة بنائها أو إعرابها، وذلك في مبحثين: الأول في مفهوم الإعراب والبناء، والثاني في خصوصية البناء في الضمائر ودورها في وظائفها النحوية. لنتوصل في النهاية إلى أهم نتائج نذكرها في الخاتمة والله ولي التوفيق.

الكلمات المفتاحية: الضمائر، الإعراب، البناء، تغيير الصيغة، ضمائر الرفع، ضمائر النصب والجرّ، الوظيفة.

المُقدِّمة:

إنّ أوّل ما لفت انتباه النحويين الأوائل وحفّزهم على تقعيد اللغة العربية ورسم حدودها هو ظاهرة الإعراب، كما نرى في المشهور من الروايات التي جاءت في نشأة النحو وسبب وضعه، فقد حثّهم خطأ بعض المقرئين في ضبط أواخر كلمات القرآن الكريم إلى العمل الجاد في وضع علمٍ يضبط به حركة أواخر الكلمات ويعتمد عليها في تقويم اللسان بالنطق العربيّ الفصيح. لكن وضع علم متكامل الأبواب والفصول والفروع للغة عريقة غنية المفردات متشعبة الأساليب متنوعة التراكيب يحتاج وقتًا طويلًا يمتدّ لقرون وجهدًا يسع مئات العلماء واللغويين يتوافرون على جمع كلام العرب وتحديد أصوله ودراسته واستنباط قواعده حتّى يقوم بناؤه ويسير نحو الكمال الذي يبقى غاية بعيدة المنال. لم يكن تلك الجهود والوقت متاحين وقد دخل اللحن بيوت فصحاء العرب وسار على ألسنة بعض قرّاء الكتاب الكريم؛ لذا كانت اللبنة الأولى في بناء النحو العربي والخطوة السريعة الأولى في التصدي للحن هو ما قام به أبو أسود الدؤلي في ضبط أواخر كلمات المصحف الشريف بوضع النقاط على الحروف وفق حركة الشفتين عند النطق بها ضمًّا أو كسرًا أو فتحًا، صَوْنًا للقرآن الكريم من اللحن؛ لأنَّه علم أنّ بانتظار بلوغ علم النحو ونضجه تفوت الغاية الشريفة التي وضعت من أجلها العربية وهو ضبط قراءة القرآن الكريم وبالتالي صيانة معانيه ودلالاته من التحريف والتشويه.

لمّا اطمأنّ العلماء على كتاب الله العزيز شرعوا يجمعون كلام العرب الفصحاء ويصنفون ألفاظها ومفرداتها تصانيف متنوعة تارة وفق جنسها وتارة وفق نوع حروفها وتارة وفق دلالاتها وتارة وفق حال أواخر كلماتها وعلى هذا الأخير صنّفوا الكلمات على صنفين صنفٌ تتغيّر حركة آخره سمّوه المعرب، وصنف يلتزم آخره حركة واحدة تثبت عليه سمّوه المبنيّ، ثمّ جمعوا تحت كلّ صنف الكلمات التي تشترك في صفة ذلك الصنف إعرابًا أو بناءً، فكان أن وضعوا الضمائر مع المبنيّات من الكلمات، وهذا أمرٌ لا تطمئن نفوسنا إليه فأردنا أن نبيّن سبب ارتيابنا من هذا الحكم، ثمّ السعي لبيان موقعه الأنسب من هذه الثناية؛ وذلك يكون بعرض مفهوم الإعراب والبناء في الدرس النحوي وموقع الضمير من هذه الثنائية، ولأجل ذلك جاء البحث ليجيب عن الأسئلة الآتية: هل أنَّ الضمائر من المبنيات؟ أم أنَّه من المعربات؟ أم أنَّه نوع خاص بينهما جاء ليبين وظيفة ما في الجملة، وللإجابة عن هذه الأسئلة جاء البحث مقسَّمًا إلى مبحثين: جاء الأول في بيان مفهوم الإعراب والبناء، أمَّا المبحث الثاني فدرسنا فيه خصوصية البناء في الضمائر ودورها في وظائفها النحوية. لنتوصل في النهاية إلى أهم نتائج نذكرها في الخاتمة والله ولي التوفيق.

1: مفهوم الإعراب والبناء في الفكر النحوي العربي:

قسَّم النحويون الأسماء بشكل عام إلى المُعرب والمبني وفي ضوء تقسيمهم للأسماء وضعوا الضمائر ضمن مبنيات الأسماء للأسباب التي نجدها في كتبه، أمَّا المحدثون فلم يفارقوا القدماء في جعل الضمائر من المبنيّات لكن انتبهوا إلى خصوصيتها فجعلوا الضمائر قسمًا قائمًا برأسه عند بحثهم في أقسام الكلام أمثال إبراهيم أنيس (2003، ص 246) (Anees, 2003, p.246)، ومهدي المخزومي (1966، ص 46 – 47)(Al Makhzoumi ,1966, p. 47 – 46) في تقسيمهما الرباعي للكل، وتمام حسَّان (2004، ص 86، 88) (Hassan, 2004, p. 86 , 88)، وفاضل مصطفى الساقي (2008، ص 166 – 167)(Al saqi, 2008, p. 166- 167) في تقسيمهم السباعي للكل، فرغم اختلافهم في أقسام الكلام اتفقوا على أنَّ الضمير قسمٌ مستقلٌ قائمٌ برأسه.

1–1: الإعراب لغةً واصطلاحًا:

الإعراب لغة هو: الإبانة والإفصاح والإيضاح والإظهار، تقول: أعربتُ عمّا في نفسي، إذا أبنته وأفصحت عنه وأوضحته وأظهرته (ابن منظور، د.ت، ص 2865)(Ibn Manzur, n.d, p. 2865).

أمَّا تعريفه الاصطلاح فقد سار في اتجاهين؛ الأول: دار حول نظرية العامل والعلامة الإعرابية، والاتجاه الثاني: ربط الإعراب بالمعنى والدلالة الوظيفية أو المعاني الوظيفية لعناصر التركيب من فاعلية ومفعولية وغيرهما (عبد اللطيف، 2001، ص 114، 215)(Abdul Latif, 2001 , p.114 , 215).

كان أثر العامل النحوي أشدَّ ظهورًا في تعريف القدماء للإعراب، فالإعراب في ضوء هذا الاتجاه هو: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا" (الأبذي، 2007، ص 61) Al) (Abbathe, 2007, p. 61، (الفارسي، 2008، ص 73)، و(العكبري، 2009، ص 53)، و(الأنباري، 2004، ص 48)، (Al farisy, 2003, p. 73)(Al Akbari, 2009, p.53)(Al Anbari, 2004, p. 48).

وهذا التعريف للإعراب هو الأكثر ورودًا في الكتب النحوية، والإعراب أيضًا: "الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكل، لتعاقب العوامل في أوَّلها" (ابن يعيش، د.ت، ص140/1)(Ibn Ya'ish, n.d, p. 1/140)، و(ابن جني، 1999، ص36/1)، و(الرضي، د.ت، ص44/1)، و(Ibn Jinni, 1999, p. 1/36)(Alradi, n.d, p. 1/44).

كما عرَّف بأنَّه "أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازًا" (الفاكهي، 1996، ص121–122)(Al fakehe, 1996, p. 121-122) (ابن هشام، 2000، ص59)، و(الازهري، 2006، ص56/1)، (Ibn hisham, 2000, p. 59) (Al Azhari, 2006, 2006, p. 1/56).

فالاسم المعرب في ضوء هذه التعريفات هو ما يتغيَّرُ آخره بحسب العوامل الداخلة عليه، أي أنَّه الاسم الذي تتعاقب على آخره الحركات بحسب الوظيفة التي تؤديها الكلمة في الجملة، من إسناد أو فاعلية أو مفعولية أو إضافة ...إلخ. والجدير بالإشارة إليه هو أنّ الإعراب لا يكون تغييرًا للحركة فقط فهو تغيير يطرأ على أواخر الكلم وهذا التغيير في الغالب يكون في الحركات ويكون تغييرًا في الحروف –على اختلاف بين

النحويين في ذلك– كما في الأسماء الخمسة والمثنّى وجمع المذكر السال، والتغيير في المثنّى وجمع المذكر السالم والممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم أقلّ تنوعًا من غيرها من المعربات التي تتقلب في ثلاث صورٍ، فالتغيير الذي يطرأ عليها يكون في صورتين كما هو معلوم.

نجد في تعريف الاتجاه المعنوي الوظيفي للمعرب ما ذهبوا إليه من أنَّ الحركات ناجمة عن تغيير معاني الكلمة ووظائفها كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وأنَّ الحركات دوالٌّ على تغيير هذه المعاني أو الوظائف (مصطفى، 1959، ص48)(Moustafa, 1959, p. 48). يقول ابن جني الإعراب "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنَّك إذا سمعتَ: (أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه..." (1999، ص36/1)(1999, p. 1/36). وهذا ما كان قاله الزجاجي قبلًا: "إنَّ الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلَّة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبِئُ عن هذه المعاني، ... جعلوا هذه الحركات دلائل عليها" (الزجَّاجي، 1979، ص69)(Alzajjaji, 1979, p. 69). فكانت أهمية الإعراب وفائدته متفقًا عليها فذا أبو علي الشلوبين يردد ما قاله سابقوه في فائدة الإعراب ووظيفته قائلًا: "وفائدته في الأصل الدلالة على المعنى الذي تحدث بالعامل من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة" (الشلوبيني، 1981، ص 116) (Alshlobeny, 1981, p. 166).

وفصَّل مهدي المخزومي – من المحدثين– هذا المفهوم للإعراب بقوله: "الإعراب – فيما نرى – بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية ككونها مسندًا إليه، أو مضافًا إليه، أو فاعلًا أو مفعولًا، أو حالًا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام"(د.ت، ص 67)، (1966، ص 66)(n.d, p. 67), (1966, p. 66)، ويُعَدُّ هذا التعريفُ شاملًا فلم يقتصر على بيان وظيفة الكلمة في الجملة فقط، بل شمل وظيفة الجملة في الكلام أيضًا، وهو ما كان معروفًا عند النحويين القدماء بـ (الإعراب على المحل) (محمَّد، 2011، ص39)(Muhammed, 2011, p. 39)، فنجد النحويين مجمعين على أنَّ الإعراب: هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكل، ففكرة الإعراب تتلخص في الفكر النحوي العربي في أنَّ الاسم المعرب هو الاسم الذي تتغير عليه العلامات الإعرابية (الضمة والفتحة والكسرة) بحسب الموقع الإعرابي الذي يشغله الاسم من إسناد، أو فاعلية، أو مفعولية، أو حال أو تمييز، أو تابعية، أو إضافة، ...إلخ، أي بحسب الوظيفة التي تؤديها الكلمة في التركيب، فتتغيّر الحركات الإعرابية التي تعبر عن هذه الوظائف أو المواقع الإعرابية (الخالدي، 2007، ص215)(al Khalidi, 2007, p. 215)، كأن يُقال:

(زيدٌ حسنٌ خلقُهُ، وهذا زيدٌ، ونجحَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ)

من المعروف في المذهب البصري أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال وما بُني من الأسماء فهو خلاف الأصل، وكذلك ما أعرب من الأفعال فهو خلاف الأصل (ابن الوراق، 2008، ص198،) و(الشلوبيني، 1981، ص117)، و(الرضي، د.ت، ص 54/1)، و(أبو حيان، 1998، ص

)(Alradi, n.d, p. 1/54)(Alshlobeny, 1981, p. 117)(Ibn Warraq, 2008, p. 198)(833/2 (Abu Hayyan, 1998, p. 2/833

وهو عند الكوفيين أصلٌ في الأسماءِ والأفعال (ابن عصفور، 1999، ص 337/2)، و(ابن عقيل، 1982، ص20/1)، و(الدماميني، 1983، ص125/1)، و(السيوطي، د.ت، ص63/1)(Ibn Asfour, 1999, p. 1/337)(IbnAqeel, 1982, p. 1/20)(ALdammini, n.d, 1/125)(Alsuyuti, n.d, p. 1/63).

وعلّلوا ذلك بكون الاسم يقبل بصيغة واحدة معانيَ مختلفةً كالفاعلية والمفعولية والإضافة، ولولا وجود الإعراب لحصل تَبَهُّم لدى المخاطب وما مُيّزَت المعاني المتعاقبة على الاسم، من ذلك قولنا: (ما أحسن زيدًا)، فبالنصب متعجّبًا، وبالرفع نافيًا، وبالجرّ مستفهمًا، فلولا الإعراب لوقع اللبس عند المخاطب، بخلاف الفعل الذي يندر وقوع اللباس فيه؛ وذلك لاختلاف صِيَغِهِ باختلاف معانيه (ابن فلاح، 2000، ص196/1)، و(ابن عقيل، 1982، ص1/ 20)، و(الدماميني، 1983، ص125/1–126)، و(السيوطي، د.ت، ص62/1)(Ibn Falah, 2000, p. 1/196)(Ibn Aqeel, 1982, p. 1/20)(ALdammini, 1983, 1/125 - 126) (Alsuyuti, n.d, p. 1/62).

وعلى الرغم من الدور الكبير للإعراب في بيان وظيفة الكلمات يبقى دورها قاصرًا عندما تغيب الحركة في نحو: (علّم يحيى مصطفى)، فلا يمكن تمييز الفاعل من المفعول به لعدم ظهور العلامات الإعرابية، وكذلك عندما تظهر الحركة التي تدل على أكثر من وظيفة مثل علامة النصب التي تدلّ على المفعولات الخمس و المستثنى والحال والتمييز وغيرها من الوظائف لذلك لجأ اللغويون إلى قرائن أخرى غير الإعراب للتمييز بين المعاني الوظيفية منها الرتبة، والمطابقة، والسياق، ودلالة الأحوال، فكل واحدة من هذه علامة تقوم مقام الإعراب عندهم في الفصل بين المعاني الوظيفية لعناصر التركيب (عبد اللطيف، 2001، ص240)(Abdul Latif, 2001, p. 114, 240).

2–1: البناء لغةً واصطلاحًا:

يشير الفعل بنى في اللغة عمومًا إلى وضع شيء على شيء على جهة يراد بها الثبوت واللزوم (الأشموني، 2009، ص 41/1)(Al Ashmouni, 2009, p. 1/41).

أمَّا البناء في اصطلاح النحويين فهو: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من سكون أو حركة لفظًا أو تقديرًا (ابن عصفور، 1999، ص334/2)، و(ابن يعيش، د.ت، ص98/1)، و(الأزهري، 2006، ص53/1)(Ibn Asfour, 1999, p. 2/334)(Ibn Ya’ish, n.d, p. 1/98)(Al Azhari, 2006, p. 1/53).

يقول ابن جني في تعريفه للبناء إنَّه: "لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا لا لشيء أحدث ذلك من العوامل" (1999، ص38/1) (1999, p. 1/38)؛ ولذلك سمّي بناءً للزومه طريقة واحدة وعدم تغيُّره محالًا، وهو مأخوذ من بناء الطين والآجر، الذي يلزم موضعه ولا يزول من مكانه إلى غيره (ابن يعيش، د.ت، ص98/1)، و(العكبري، 2009، ص61)(Ibn Ya’ish, n.d, p. 1/98)(Al Akbari, 2009, p. 61).

وإذا عبّر ابن جني عن البناء بلزوم حالة واحدة فقد عبّر عبد القاهر الجرّجاني عنه بالثبات معرّفًا البناء: بـ"أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة فلا يتغيَّر بدخول العوامل المُختلفة" (الجرّجاني، 1982، ص125/1)(Aljurjany, 1982, p. 1/125)، أو هو"لزوم آخر الكلمة حركةً أو حرفًا أو سكونًا أو حذفًا، لغير عاملٍ ولا اعتلال" (الأبذي، 2007، ص62)(Al Abbathe, 2007, p. 62)، (ابن الخشاب، 1972، ص35)، و(الأنباري، 1999، ص45)(Ibn al-Khashab, 1972, p. 35)(Al Anbari, 1999, p.45).

فالاسم المبني إذًا هو: الاسم الذي لا يتغيَّرُ آخره ويلتزم حالة واحدة ولا يتأثّرُ بالعوامل الداخلة عليه، في جميع مواقعه الإعرابية، فهو ذلك الاسم الذي يثبت على حالة واحدة في جميع المقامات الكلاميّة والوظائف النحوية التي تتعاقب عليه ولا يستجيب لتأثير العوامل السابقة عليه، نحو: مَنْ جاءَكَ؟ ومَنْ لقيتَ، وبمَنْ مررتَ، فالأوّل في محل رفع مبتدأ، والثاني في محل نصب مفعول، والثالث في محل جر بالحرف، فنلاحظ أنَّ آخر الاسم ثبت على السكون رغم اختلاف العوامل الداخلة عليه (الجرجاني، 1982، ص 1/ 125.)(Aljurjany, 1982, p. 1/125).

والسكون هو الأصل في آخر الكلمات المبنية لأنَّه أخف من الحركة، نحو: (ك، مَنْ، إنْ، هلْ، أجلْ، مُذْ، ...إلخ)، ولا يُحرَّكُ المبني إلَّا لعلَّةٍ كالتخلص من التقاء الساكنين، أو كون المبني قد كان معربًا قبل بنائه كالمنادى، ...وغير ذلك، وقد تكون حركة البناء فتحة، وذلك في نحو: (أينَ، كيفَ، هوَ، هيَ، سوفَ، إنَّ، قا، ...إلخ)، وقد تكون الحركة كسرة، نحو: (أمسِ، جيرِ، هؤلاءِ ...إلخ) ، وقد تكون حركة البناء ضمة، نحو: (حيثُ، مُنذُ،...إلخ) (الفارسي، 2008، ص 76–77)، و(ابن هشام، 1986، ص1/27–28)، و(الفاكهي، 1996، ص65)، و(الأزهري، 2006، ص1/54–55)، و(علوش، 1997، ص169) (Al farisy, 2008, p. 76-77)(Ibn Hisham, 1986, p. 1/27-28)(Al fakehe, 1996, p. 65)(Al Azhari, 2006, p. 1/54-55)(Allosh, 1997, p. 169).

حصيلة ما تقدّم هو غياب دور الحركة في بيان وظيفة الكلمات المبنية لأنّها ثابتة على صورة واحدة لا تتغيّر منها حركة ولا حرف رغم تغيّر وظيفتها في التركيب وتغيّر العوامل الداخلة عليها.

2: تذبذب الضمائر بين الإعراب والبناء:

لا يختلف اثنان في كون باب الضمير هو أوسع أبواب النحو تشعّبًا وأثراها تنوّعًا وأكثرها تفرّعًا لكنّ اللافت للنظر من أمرها اتفاق جمهور النحويين (أبو حيَّان، 1998، ص951/2)(Abu Hayyan, 1998, p. 1/951)(على عدّها بكلّ صنوفها وفروعها وتشعّباتها مبنيّةً، سمِّيَت الضمائر ضمائر؛ لضمور مدلولها في النفس وعَوْدها على اسم ظاهر قبلها، نحو: زيدٌ مررتُ به، فالهاء تعود على زيد الذي ذُكر قبله، أو يعود على المتكلم الذي ينوب مناب الاسم الظاهر، نحو: أنا فعلتُ، فناب (نا) المتكلم مناب اسمه، وكذلك المخاطب، ثمَّ يُختصر الاسم الظاهر، ويعود عليه الضمير كراهة للتكرار، وخشية اللبس (ابن الخشاب، 1972، ص278)(Ibn al-Khashab, 1972, p. 278).

ومن هذا المنطلق نميل إلى أنّ الضمير هو أوّل ما نطق به الإنسان فهو من هامات الكلام لقربها من النفس وتعبيرها عن الذات، فنرجح أنّ ضمير المتكلم سبق ضمير المخاطب الذي سبق ضمير الغائب، فوضع المتكلم أوّلًا لفظةً يشير بها إلى ذاته ثمّ فقال: (أنا)، ثمّ شرعَ يضع الألفاظ (العلامات الصوتية) على شريكه في الخطاب فقال: (أنت)، وهذا ما أشار إليه قبلًا برجستراسر فقال: "فالكلام من طبيعته وجوهره، أنّه كلامُ متكلمٍ فـ (أنا) المتكلم أصل كل الكلا، ومنبعه وأقدم منه، والمتكلِّم لا يُكلِّمُ نفسه في الأصل، بل مُخاطِبًا، فـ (أنتَ) المخاطِبُ أصلٌ ثانٍ..."(برجسترآسر، 2003، ص 79–80)(Bergsteraser, 2003, p. 79-80). ثمّ أشار بـ(هو) إلى ما كان يتحدّث عنه مع المخاطب ثمّ وضع لكلّ صنفٍ ضميرًا خاصًّا به، فالكلمات ما برحت قليلة والحديث مازال في بدايته فيسّر الأمر فوضع لكل فرع من فروع الضمير المتنوعة صيغةً خاصّةً به؛ متكلّمًا كان أو مخاطبًا أو غائبًا، ومذكرًا كان أو مؤنّثًا، ومفردًا كان أو مثنّىً أو جمعًا.

ولم تقف التشعبات عند هذا الحدّ بل تعدّته إلى الضمير الظاهر والمستتر الذي استتر في الفعل وشبهه من الأسماء لمَّا استقرّ في معرفة الإنسان أنّ الفعل لا بُدَّ له من فاعلٍ يُحدِثُهُ، وكما ظهر تقسيمٌ آخر هو: الضمير المنفصل والضمير المتصل. وبلغ وفرة التقسيمات أن وُضِعَ للوظيفة التي يؤدّيها الضمير صيغةً خاصّةً بها فكان ضمائر الفاعل وضمائر الرفع وضمائر النصب والجرّ.

نحن في هذا المقام نحاول أن نقدّم تفسيرًا لكثرة تشعّبات الضمائر؛ وهو كون الضمائر جاءت–كما نتصوّر– في مقدمة الكلمات التي نطق بها الإنسان وفي بداية نشوء اللغة في قلّة الألفاظ وغيض الكلمات هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى لأهمية مدلولات الضمائر فهي تشير إلى صُنّاع الكلام والأفكار والأحداث وهم: المتكلّم والمخاطب والمحدّث عنه فأصبحت الضمائر حَرِيّةً بهذا الثراء في التنوع وسعة الأقسام.

من هنا نريد أنّ نتوغّل في القسم الذي هو محلّ اهتمام بحثنا وهو أقسام الضمير حسب وظيفته، فلدينا ضمائر الفاعل أو ما يعرف بضمائر الرفع المتصلة، وضمائر النصب والجرّ، وضمائر الرفع المنفصلة وضمائر النصب المنفصلة. قبلُ نريد أن نتحقق من حقيقة بناء الضمائر والسبب الذي دفع النحويين إلى عدّها مبنية، ومدى صدق حدِّ البناء عليها، فقد علمنا من المبحث السالف أنّ المبنيّ هو ما يلتزم آخره حالةً واحدةً من الحركة لا تفارقها مهما دخل عليها من العوامل أو مهما اختلفت وظيفتها في الكلام وهذا الحدّ قد صدق على المبنيّات كلّها إلّا القليل منها، ومن هذا القليل الضمائر التي يجد المتأمّل فيها تباينًا جليًّا عن غيرها من المبنيات، سوى ضمير جمع المتكلّمين المتصل (نا) الذي ثبتَ على صورة واحدةٍ في كلّ الوظائف المتنوعة التي أدّته في الكلام ولم تؤثر العوامل الداخلة عليه ولا الوظائف التي أدّته فيه. ولم تغيّر حاله أو حال آخره ولا صورته؛ نحو قولنا: (إنّنا كتبْنا درسَنا). فالضمير(نا) في الكلمات الثلاثة في محلّ نصب ورفع وجرّ على التوالي لزمت شكلًا واحدًا لم تفارقه رغم اختلاف الوظائف في المواضع الثلاثة السالفة. غير أنّه ترك علامةً على الفعل الذي اتصل به الضمير (نا) فرّقت بين (نا) الفاعل و(نا) المفعول به؛ فسكّن آخر الفعل مع (نا) الفاعل وأغفله مع (نا) المفعول به، ونعدّ هذه صورة بديعة خاصة في الإعراب إذ لم تتغيّر حركة الضمير ولا صورته بل تغيّرت حركة آخر الفعل الذي اتصل بالضمير لمّا تغيّرت وظيفته، ونميل إلى أنّها مزيّةٌ خاصة بإعراب الضمائر في اللغة العربية، لاسيما أنّنا لم نطمئنّ إلى العلة التي ساقها النحويون

لسكون آخر الفعل المتصل بضمائر الرفع المتحركة وهو كراهة توالي الحركات وحاجة المتكلّم إلى تسكين آخر الفعل المتصل بضمائر الرفع المتحركة تخفيفًا على المتكلم واستراحةً من الحركات الثلاثة السابقة، فإذا كانت العلة كما زعموا لِمَ لم يسكّنوا آخر الفعل المتصل بالضمير(نا) حينما جاء مفعولًا وسكّنوها عندما جاء الضمير فاعلًا؟ وعليه لا نستطيع الحكم ببناء الضمير (نا) فالتغيير واقعٌ والبناء لم يثبت على صورة واحدة ولم يلزم حالة فريدة في الجملتين: (أكرَمْنا، وأكرَمَنا). فظاهرٌ ممّا سبق أنّ الضميرَ المتكلّمين المتصل(نا) لمّا كان له صيغة واحدة وكان لا بُدَّ من علامة تميّز بين وظائفه المتعدّدة جُعِلت العلامة على الفعل المتصل به إذا كان يؤدي وظيفة الفاعل بتغيير حركة آخر الفعل المتصل به إلى السكون؛ وإبقاء آخر الفعل على حاله إذا كانت وظيفته مفعولًا به. وظاهرٌ هنا أنّ التغيير واقعٌ لكنّه في صورتين فقط، صورة لوظيفة الفاعل، وأخرى للمفعول به والمجرور بحرف الجرّ وبالإضافة، وهذا النوع من التغيير واقعٌ في أصناف كثيرة من الأسماء في كلام العرب؛ فالمثنّى والملحق به وجمع المذكر السالم والملحق به وجمع المؤنث السالم والملحق به والممنوع من الصرف، كلّ هذه الأصناف لها صورتان في الإعراب؛ صورةٌ لحالة الرفع وأخرى للنصب والجرّ.

وهنا يتضح عندنا سبب الحكم ببناء الضمائر؛ وهو الحدُّ الضيّق الذي حُدَّ للإعراب فحصر بتغيير حركة آخر الكلمات، وبهذا لا يدخل المثنى والملحق به وجمع المذكر السالم والملحق به والأسماء الخمسة ضمن الأسماء المعربة؛ فهذه الأصناف لم تتغيّر حركة آخرها بل تغيّر الحرف الأخير منها كما هو معلوم؛ لذا قدّموا تعريفًا آخر للمعربات وسّعوا فيها مجال التغيير ليشمل الحرف الأخير فضلًا على حركته، فقالوا: هو "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا" (الأُبَّذي، 2007، ص61) (Al Abbathe, 2007, p. 61)(الفارسي، 2008، ص73)، و(العكبري، 2009، ص53)(Al farisy, 2008, p. 73)(Al Akbari, 2009, p. 53).

هذا والخلاف بين النحويين قائمٌ في إعراب تلك الأصناف من الأسماء أعني: المثنى والملحق به وجمع المذكر السالم والملحق به فاختلف النحويون في علامتي الإعراب الألف والواو في التثنية والجمع (الزيدان والزيدون) هل هما علامات إعراب الاسم أم غير ذلك؟ على خمسة مذاهب:

المذهب الأوَّل: مذهب قطرب، والكوفيين إذ ذهبوا إلى أنَّهما معربان بالحروف والدليل على أنَّها حروف إعراب كالحركات أنَّها تتغيّر كتغيّر الحركات، نحو: قام الزيدان، ورأيتُ الزيديَيْنِ، ومررتُ بالزيدَيْنِ، وذهبَ الزيدونَ، ورأيتُ الزيدِيْنَ، ومررتَ بالزيدِيْنَ، فلمَّا تغيَّرت الحركات دلَّ على أنَّها إعراب بمنزلة الحركات.

المذهب الثاني: مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين إذ ذهبوا إلى أنَّ هذه الحروف ليست علامات إعراب في الأسماء، وإنَّما علامات الإعراب في الاسم المثنى والجمع معربان بالحركات المُقدَّرة على الحروف، وهذه الحروف إنَّما زيدت للدلالة على التثنية والجمع.

المذهب الثالث: مذهب الأخفش والمبرِّد، والمازني إلى أنَّهما ليسا بإعراب ولا حروف إعراب، لكنَّها تدلُّ على الإعراب، والدليل على ذلك أنَّها لو كانت إعرابًا لما اختلَّ معنى الكلمة بحذفها، كحذف الضمة من (زيد).

المذهب الرابع: مذهب الجرّمي ووافقه ابن عصفور عليه أنَّ المثنى والجمع معربان بلا تغيير والانقلاب في حالة النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع.

المذهب الخامس: مذهب الزجاج أنَّ التثنية والجمع مبنيان وليسا معربين، واحتجَّ على ذلك بأنَّ هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع، فنُزِّلا منزلة ما رُكِّبَ من الاسمين نحو (خمسةَ عشرَ) (الأنباري، د.ت، ص 1/33–37)، و(ابن عصفور، 1999، ص1/123–124)(Al Anbari, n.d, p. 1/33-37)(.(Ibn Asfour, 1999, p. 123-124

جليٌّ ممَّا تقدّم سببُ الخلاف هو الحدّ الذي وضعوه للمعرب حين قصروا الإعراب على تغيير حركة أواخر الكل، وهذا ما جعلهم يرفضون عدِّ أيّ تغييرٍ عدا الحركة علامةً للإعراب، فكان ما تقدّم من موقفهم مع المثنّى وجمع المذكر السالم في ردّ القول بإعرابها بالحروف بدلًا من الحركات على الرغم من تشابه هذه الحروف للحركات الإعرابية فما الواو إلّا ضمّةً مشبّعةً ولا الياء إلّا كسرة طويلة كذلك الألف المساوية لفتحتين. فإذا رفض النحويون صورة الإعراب في الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم فمن الأولى أن يردّوا إعراب الضمير فالحال فيه مختلفٌ عمّا تصوّروه وأقرّوه في مصنفاتهم اختلافًا كبيرًا؛ لكن رغم هذا نتفق مع النحويين في تعريف الأسماء المبنية، ومفهوم البناء اتفاقًا تامًّا، وهذا الاتفاق يجعلنا لا نؤمن بكون الضمائر مبنيّةً فالتغيير واقعٌ فيها وظاهرٌ عليها ظهورًا جليًّا لا يسمح ببقائها في زمرة الأسماء المبنيّة فهي خارجةٌ عن المبنيّات مفارقةٌ لها.

وليس هذا هو محل الخلاف بل المسألة الآن هو أين يكون محلّ الضمير من ثنائية الإعراب والبناء، والنحويون حكموا أنّ كلام العرب لا يخرج عن هذين القسمين فليست منزلة ثالثة بين المنزلتين في هذه القضية؛ فالكلمات في تقسيمهم إمّا معربةٌ وإمّا مبنية وقد ثبت عندنا خروجها من حدّ البناء فلا محلّ لها سوى دخولها في الأسماء المعربة إذ ليس ثمّة قسمٌ ثالثٌ تضمّها، ثمَّ هي تتفق مع المعربات في صفة التغيير فالأولى ضمّها إليها، وهذا ما كاد أن يفعله النحويون الأوائل لولا تسليمهم بما قاله الأولون، فقد لاحظوا تمايز الضمائر عن غيرها من المبنيّات، وأبصروا تغيّر صيغها بتغيّر وظائفها في الكلام لكن كان توجيههم لهذا التباين كما تصوّر ابن يعيش أنّ الضمائر واقعة موقع الأسماء الظاهرة المعربة، "وليس فيها إعراب يدلُّ على المعاني المختلفة فيها فجعلوا تغيير صيغها عوضًا من الإعراب إذ كانت مبنيَّة" (د.ت، ص 24/3)(n.d, p. 3/24)، ووضَّح رضي الدين علَّة عدم إعراب الضمائر بأنَّ الذي جعل الأسماء معربة توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة منها، واستغنت الضمائر عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني؛ ذلك لأنّ لكل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور ضمير خاص (الرضي، د.ت، ص 8/3)(Alradi, n.d, p. 3/8).

وليس مخالفًا للصواب أن نقولَ: بل جعلوا تغيير صيغها إعرابًا لها وعوضًا من تغيير حركاتها فيكون إعرابها تغييرًا في صيغتها خلافًا لغيرها من الكلمات المعربة التي يكون إعرابها تغييرًا في حركة أواخرها أو الحرف الأخير منها. وليس خافيًا أنّ تغيير الصيغة أظهر من تغيير الحركة وأبين وأدلُّ على تغيّر الحال والموقع والوظيفة النحوية التي يؤديها الضمير. غير أنّ الحكم ببناء الضمير ظلّ راسخًا في أقوال النحويين حتّى المعاصرين فذا تمّام حسّان يقول:" ثمَّ إنَّ الضمائر جميعًا من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب"(1972، ص 110)(1972, p. 110)، – إذ قسَّم تمام حسان الضمائر في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام: ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول– ؛ وسبب ذلك لرسوخ مفهوم الإعراب في

الفكر النحويّ في كون الإعراب تغييرٌ في الحركات وحسب، أمّا تغيُّر الصيغة فلم نجدْ له تفسيرًا في كتبهم على الرغم من أنّ تغيير الصيغة نجم عن تغيير الوظيفة النحوية للضمير.

كما أقرّ محمد حماسة عبد اللطيف بتخصّص كلّ صيغة من صيغ الضمائر بحالة إعرابية معيّنة ومن ثَمّ بوظيفة نحوية خاصّة؛ فالاستدلال على وظيفة الضمائر يكون بهيئتها أو صيغتها فيقول: "وقد حدَّدت اللغة مسار هذه المبنيات في الجمل بحيث يحتلُّ كل منها وظيفته الخاصة به، ويُستدُّل على وظيفته بهيئته أو صيغته، فهناك ضمائر الرفع المنفصلة، أي أنَّها تحتل الحالة الإعرابية التي يوضع فيها الاسم المعرب مرفوعًا، وثمَّة الضمائر المتَّصلة فإنَّ بعضها خاص بالرفع، وبعضها الآخر يشترك في حالتي النصب والجرّ، ويُمكن التمييز بين الحالتين عن طريق مضامة الضمير لكلمة معيَّنة فإذا ضامَّ الضميرُ اسمًا أو حرف جر كان في حالة الجرّ، وإذا ضام فعلًا أو حرفًا ناسخًا كان في حالة نصب" (2001، ص 228)(2001, p. 228)، ونتفق معه في كلّ ما تقدّ، ونخالفه في أنَّ من الضمائر "ما صلح للرفع والنصب والجرّ" (2001، ص 228)(2001, p. 228)، فقد بيّنّا فيما سبق خلاف ذلك. وعلى الرغم من كلّ ما قدّمه د. حماسة يعود فينفي وجود علامة إعرابية تحدّد وظيفة الضمير فيقول: "وليس هناك علامة إعرابية على الإطلاق في تحديد وظيفة كلٍّ منها في التعليق النحوي"(2001، ص 228)(2001, p. 228).

والسؤال هنا ألم يُستدّل بصيغة الضمير على وظيفته؟ ألمْ يُلاحظ تغيير الصيغة تابعٌ لتغيير الوظيفة؟ ألا يرقى تغيير الهيأة أو الصيغة بسبب تغيير الوظيفة إلى أن يكون علامةً إعرابيةً؟ على الرغم ممّا امتازت به الضمائر من وفرة التغييرات التي تطرأ عليها لم يقلْ – في حدود اطلاعنا – أحدٌ أنّها معربة، وأقصى ما قالوه هو شبهها بالمعربات ودنوّها منها كما نفهم من قول الدكتور علي النجدي ناصف: "ثمَّة مبنيات تلزم صدر الكلام ولا تجاوزه إلى أثنائه أبدًا، وثمَّة مبنيات لا تكون إلَّا في محل نصب، وإنَّ هذه وتلك لتختلفان مع ذلك في اللفظ أو حركة البناء أو الزيادة التي تزاد على آخره تبعًا لما تدلُّ عليه، فإذًا هي من ذه الناحية أشبه بالمُعرب وأدنى" (1957، ص 20)(1957, p. 20).

أمّا لماذا خُصّت الضمائر دون غيرها من الكلمات بهذا النوع من التغيير (الإعراب)؟ فقد أشرنا إليه في ما سلف ما نقلناه من تصوّر المستشرق الألماني برجستراسر في أسبقية وضع الضمائر في الظهور لأقسام الكلام الأخرى وأهميّتها من حيث دلالتها لصنّاع الكلام ومنتجيه المتكلِّم والمخاطَب وما يدور الحديث عنه أو المحدّث عنه؛ لذا وضعت كثيرة التفرعات وزاخرة التشعبات فألفاظ الضمائر تختلف مراجعها ووظيفتها النحوية، فلكلّ واحد من المضمرات (المتكلم والمخاطب والغائب) ضميران متصل ومنفصل، وقد قسَّمه النحويون على هذا الأساس إلى ضمائر الرفع والنصب والجرّ، ولكل قسم متصل ومنفصل –عدا ضمائر الجرّ– وكل واحد منها فيها دلالة على معانيها الخاصة من تكلم وخاطب وغيبة كما يأتي بيانه:

أوَّلًا: ضمائر الرفع: الضمائر المرفوعة تكون مستترة وظاهرة تنقسم على منفصلة ومتصلة، فالمتصلة (تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة، نحو: قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، وضمير المثنى والجمع من ذلك نحو: قمنا لجمع المتكلمين، وقمتُما للمثنى المخاطب، وقُمْتُنَّ لجمع المخاطبات) (ابن مالك، 2009، ص1/ 119– 120)، و(أبو حيان، 1998، ص 2/ 912)، و(ابن عقيل، 1982، ص83/1)،

و(الأزهري، 2006، ص99/1)، و(السيوطي، د.ت، ص223/1)(Ibn malik, 2009, p)(Abu Hayyan, 1998, p. 2/912)(Ibn Aqeel, 1982, p. 1/83)(Al Azhari, 2006, p. 1/99)(Alsuyuti, n.d, p. 1/223)

وألف الاثنين، نحو: (قامَا – و قامتا)، وواو الجماعة، نحو: (قامُوا)، وياء المُخاطَبة، نحو: اضربي ادرسي، ونون نسوة، نحو: (قُمْنَ) (ابن السرَّاج، 1999، ص116/2)، و(الأزهري، 2006، ص98/1، 99)(Ibn Al-Sarraj, 1999, p. 2/116)(Al Azhari, 2006, p. 1/98,99)

وضمائر الرفع المنفصلة هي: (أنا للمتكل، وأنتَ بالفتح للمخاطب، وأنتِ بالكسرة للمخاطبة، وأنتما للمخاطب المثنى المذكر والمؤنَّث، ونحن لجماعة المتكلمين، وأنتُم لجمع المخاطبين، وأنتُنَّ لجمع المخاطبات، وهو للمفرد الغائب، وهي للمفردة الغائبة، وهما للمثنى المذكر والمؤنث الغائب، وهُم للجمع المذكر الغائب، وهُنّ للجمع المؤنث الغائب) (ابن السرَّاج، 1999، ص116/2)، و(الزمخشري، 2006، ص111)، و(ابن الخشاب، 1972، ص282)، و(ابن هشام، 1986، ص64/1، 2009، ص105) (Ibn Al-Sarraj, 1999, p. 2/116)(Al Zamakhshari, 2006 ,p. 111)(Ibn al-Khashab, 1972, p. 282) (Ibn Hisham, 1986, p. 1/64, 2009, p. 105).

ثانيًا: ضمائر النصب: تكون ظاهرة فقط وتنقسم على قسمين: ضمائر النصب المنفصلة وضمائر النصب المتصلة لمحاور الكلام الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب (المحدّث عنه)، فالمتصلة: (الياء للمتكلم المفرد، ونا لجمع المتكلمين)، و(الكاف المفتوحة للمخاطب، والمكسورة للمخاطبة، وكما للمثنى المخاطبَين من الجنسين، وكُم لجمع المخاطبين، وكُنَّ لجمع المخاطبات)، و(الهاء للغائب، والهاء والألف للغائبة ، وهما لمثنى الغائب من الجنسين، وهم لجمع المذكر الغائب، وهن لجمع المؤنث الغائب (ابن الخشاب، 1972، ص283)، و(الخوارزمي، 2011، ص106)، و(أبو حيان، 1998، ص917/2)(Ibn al-Khashab, 1972, p. 283)(Alkhawarizmi, 2011, p. 106)(Abu Hayyan, 1998, p. 2/917).

أمّا ضمائر النصب المنفصلة هي: (إيَّاي للمتكل، وإيَّانا لمثنى وجمع المتكلمين من الجنسين، وإيَّاك للمفرد المخاطب، وإيَّاكِ للمفردة المخاطبة، وإيَّاكما للمثنى المخاطب من الجنسين، وإيَّاكم لجمع المخاطبين، وإيَّاكُنَّ لجمع المخاطبات، وإيَّاهُ للمفرد الغائب، وإيَّاها للمفردة الغائبة، وإيَّهما للمثنى الغائب من الجنسين، وإيَّاهم لجمع الغائبين، وإيَّاهُنَّ لجمع الغائبات)(الزمخشري، 2006، ص111)، و(ابن هشام، 1986، ص64/1)، و(ابن عقيل، 1980، ص93/1، 1982، ص1/ 102)(Al Zamakhshari, 2006 ,p. 111)(Ibn Hisham, 1986, p. 1/64)(Ibn Aqeel, 1980, p. 1/93, 1982, p. 1/102).

ثالثًا: ضمائر الجرّ: وتأتي متَّصلة فقط ولا تكون منفصلة (الرضي، د.ت، ص15/3)، و(السيوطي، د.ت، ص1/ 224)(Alradi, n.d, p. 3/15)(Alsuyuti, n.d, p. 1/224)، وهي ضمائر النصب المتصلة نفسُها (أبو حيان، 1998، ص917/2) (Abu Hayyan, 1998, p. 2/917)، فالضمائر في هذا الحال توافق المثنّى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف في كون إعرابها يكون في صورتين؛ صورة لحالة الرفع، وأخرى لحالتي النصب والجرّ.

نلاحظ ممّا تقدّم أنّ النحويين صنّفوا الضمائر في ضوء الاختصاص بحالة إعرابية واحدة أو الاشتراك في أكثر من حالة إلى الأقسام الثلاثة المذكورة آنفًا (المخزومي، 1966، ص47 – 48)(Al Makhzoumi, 1966, p. 47-48).

لقد استوفت الضمائر بصيغها الوفيرة وهيئاتها الجمّة كلّ أحوال أصحابها، من تكلّم وخطاب وغيبة، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، وعلاماتٍ للوظائف النحوية رفعًا ونصبًا وجرًّا، ثمَّ وُظّفَت الحركات التي هي علاماتٌ للإعراب في سواها من الأسماء، للدلالة على جنس صاحب الضمير، فـ " إنَّ الحركةَ في المبني لها دلالة خاصة ففتحة تاء الفاعل مثلًا تدلُّ على المُخاطب، وكسرتها تدلُّ على تاء المخاطبة، وضمتها تدلُّ على المُتكل، وكذلك فتحة كاف الخطاب وكسرتها" (عبد اللطيف، 2001، ص245–246)(Abdul Latif, 2001, p. 245-246).

من كلّ ما تقدّم نخلص إلى أنّ عدّ الضمائر من المبنيّات حالها كحال الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وغيرهما من المبنيّات التي تلتزم صورة واحدة وصيغة معيّنة في كلّ مقامات الكلام مخالف لحقيقة الاستعمال اللغوي للضمائر. وعودًا على بدءٍ من محلّها من ثنائية الإعراب والبناء، نرجّح أنّها معربةٌ إعرابًا خاصًّا بها، أو مبنيّةٌ بناءً وظيفيًّا، ولكلّ بناءٍ أو هيأةٍ أو صيغةٍ من صيغها وظيفةٌ خاصّة في الكلام.

الخاتمة

كان تقعيد اللغة واحدًا من أبرز بواعث الخلاف النحويّ، فما لبث النحويون بعد وضع القواعد يواجهون من كلام العرب ما يخرج عن قواعدهم لأسباب كثيرة منها إهمالهم ثُلَّةً من القبائل العربية، ومنها أيضًا طبيعة اللغة وحقيقتها؛ فاللغة إلهامٌ من الله تعالى وآيةٌ من آيات قدرته وعظمته، والقواعد من صنع البشر وحاشا أن تكون قادرة على الإحاطة باللغة، لذا نرى الفينة بعد الفينة عجزًا في القواعد عن تفسير شوارد اللغة. ومن ذلك مسألة الإعراب والبناء الذي اختزل في تغيير الحركة، فأدّى ذلك إلى خروج المثنّى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة من دائرة المعربات فضلًا على الضمائر التي جاءت بصورةٍ بديعةٍ للإشارة إلى تغيير وظائفها فكان تغيير صيغها علامة على تغيير وظيفتها، هذا النوع من التغيير الذي لم يجد له حُظوةً عند النحويين فلم تُعدُّ إعرابًا، فظلّت سمة البناء ملازمة لها في الدرس النحويّ، ولم يعترف أحدٌ بإعرابها بل ساوَوا بينها وبين غيرها من الأسماء المبنية التي تثبت على حركةٍ واحدةٍ وصيغةٍ واحدة في الحكم ببنائها رغم البون الشاسع بينها وبين ما سواها من الأسماء المبنيّة في الاستعمال اللغويّ. **<u>لذا فقد استقرّ رأينا على عَدّها من الأسماء المعربة</u>** لوقوع التغيير في صيغها، أمّا الحركات التي تتوالى عليها والحروف التي تكون جزءًا **<u>منها فلها وظيفةٌ خاصّة هنا هي الدلالة على جنس صاحب الضمير</u>**. وإلّا **<u>فالضمائر مبنيّة بناءً وظيفيًّا خاصًّا ولكلّ وظيفةٍ تؤديها في الاستعمال اللغوي صيغةٌ محدّدةٌ معلومة</u>**.

المصادر والمراجع:

- الأُبَّذي، المصري،(1428هـ – 2007م)، حدود النحو، تح: د. خالد فهمي، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر.
- ابن الخشاب، أبو محمَّد عبد الله بن أحمد، (1392هـ – 1972م)، المُرتَجَل في شرح الجُمل، تج: علي حيدر، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق – سورية.
- ابن السرَّاج، أبو بكر محمَّد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي، (1420هـ – 1999م)، الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.
- ابن الورَّاق، أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله، (1429هـ – 2008م)، علل النحو، تح: محمود مُحَمَّد محمود نصَّار، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1999م)، الخصائص، تح: محمَّد علي النجَّار، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، القاهرة – مصر.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (1392هـ – 1972م)، المُقَرَّب، تح: د. أحمد عبد الستَّار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد – العراق.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (1419هـ – 1999م)، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تح: د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت – لبنان.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (1400هـ – 1980م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تح: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة – مصر.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (1408هـ – 1982م)، المُساعد في تسهيل الفوائد، تح: د. محمَّد كامل بركات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق_ سورية.
- ابن فلاح، تقي الدين أبو الخير منصوب بن فلاح اليمني النحوي، (2000م)، المُغني في النحو، تح: د. عبد الرزَّاق عبد الرحمن أسعد السعدي، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامَّة – آفاق عربية، بغداد – العراق
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، (2009م)، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تح: محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المصري، (1406 – 1986م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثامنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المصري، (1421هـ – 2000م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بيتحقيق شرح شذور الذهب محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المصري، (2009م)، شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الطلائع، القاهرة – مصر.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علين يعيش النحوي، (د.ت)، شرح المفصَّل، تح: أحمد السيِّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، الطبعة الأولى، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (1418هـ – 1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب: تح: د. رجب عثمان محمَّد، مراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.
- الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله، (1427هـ – 2006م)، شرح التصريح على التوضيح في النحو، تح: محمَّد باسل العيون السود، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمَّد بن عيسى، (2010م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدَّم له ووضع هوامشه: حسن حمد، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي سعيد، (1425هـ – 2004م)، أسرار العربية، تح: محمَّد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، الطبعة الثانية، دار البشائر، دمشق – سوريا.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي سعيد، (د.ت.)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، القاهرة – مصر.
- أنيس، د. إبراهي، (2003م)، من أسرار اللغة، الطبعة الثامنة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة – مصر.
- برجسترآسر، (1423هـ – 2003م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلَّق عليه: د. رمضان عبد التوَّاب، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.
- الجرّجاني، عبد القاهر، (1982م)، المُقتصد في شرح الإيضاح، تح: د. كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى، دار الرشيد للنشر، بغداد – العراق.
- حسَّان، د. تمَّا، (1425هـ – 2004م)، اللغة العربية معناها ومبناها، الطبعة الرابعة، عالم الكتب، القاهرة – مصر.

- المخزومي، د. مهدي، (1386هـ – 1966م)، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث،الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى الباب الحلبي وأولاده، القاهرة – مصر.
- المخزومي، د. مهدي، (د.ت)، في النحو العربي نقد وتوجيه، الطبعة ا1لولى، صيدا بيروت، منشورات المكتبة العصرية.
- مصطفى، إبراهيم (1959م)، إحياء النحو، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة – مصر.
- ناصف، د. علي النجدي، (1957م)، من قضايا اللغة والنحو، الطبعة الأولى، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة – القاهرة.

References:

- Abdel Latif, d. Muhammad Hamasah, (2001 AD), the syntactic mark in the sentence between ancient and modern, first edition, Dar Gharib, Cairo - Egypt.
- Abu Hayyan, Muhammad bin Youssef bin Ali bin Youssef bin Hayyan, Atheer Al-Din Al-Andalusi, (1418 AH - 1998 AD), airtishaf aldarb min lisan alearab, Editing: Dr. Rajab Othman Muhammad, review: Dr. Ramadan Abdel-Tawab, first edition, Al-Khanji Library, Cairo - Egypt.
- Al-Abdhi, Al-Masry, (1428 A.H. - 2007 A.D.), The Limits of Grammar, edited by: Dr. Khaled Fahmy, first edition, Library of Arts, Cairo – Egypt
- Al-Akbri, Abu Al-Baqa Muhib Al-Din Abdullah bin Al-Hussein Al-Baghdadi, (1430 AH - 2009 AD), alllubab fi eilal albina' wal'iierab, edited by: Muhammad Othman, first edition, Library of Religious Culture, Cairo - Egypt.
- Al-Anbari, Kamal Al-Din Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed, (1425 AH - 2004 AD), Asrar Al-Arabiya, edited by: Muhammad Bahja Al-Bitar, and Asim Bahja Al-Bitar, second edition, Dar Al-Bashaer, Damascus - Syria.
- Al-Anbari, Kamal Al-Din Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed, (D. T.), al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayn albasariiyn walkufiiyn, edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, first edition, Arab Heritage Revival House, Cairo Egypt.
- Al-Ashmouni, Abu Al-Hassan Nour Al-Din Ali bin Muhammad bin Issa, (2010 AD), sharah al'ashmuniu ealaa 'alfiat abn malik, presented to him and his margins: Hassan Hamad, second edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon
- Al-Azhari, Sheikh Khaled bin Abdullah, (1427 AH - 2006 AD), sharah altasrih ealaa altawdih fi alnahw, edited by: Muhammad Basil Al-Ayoun Al-Soud, second edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon.
- Al-Damamini, Muhammad Badr Al-Din bin Abi Yakir bin Omar, (1403 AH - 1983 AD), taeliq alfarayid ealaa tashil alfawayid, edited by: Dr. Muhammad ibn Abd al-Rahman ibn Muhammad al-Mufdi, first edition, without a printing press.

- Ibn al-Warraq, Abu al-Hasan Muhammad Ibn Abdullah, (1429 AH - 2008 AD), the causes of grammar, edited by: Mahmoud Muhammad Mahmoud Nassar, second edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon.
- Ibn Aqil, Abdullah bin Abdul Rahman al-Aqili al-Hamdani al-Masri, (1400 AH - 1980 AD), the explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik t.: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, the twentieth edition, Dar al-Turath, Cairo - Egypt.
- Ibn Aqil, Abdullah bin Abdul Rahman Al-Aqili Al-Hamdani Al-Masry, (1408 AH - 1982 AD), almusaeid fi sharh tashil alfawayid, edited by: Dr. Muhammad Kamel Barakat, first edition, Dar Al-Fikr, Damascus - Syria.
- Ibn Asfour, Ali bin Moamen Al-Ishbili, (1419 A.H. - 1999 A.D.), Sharh Jamal Al-Zajji (Al-Sharh Al-Kabeer), edited by: Dr. Sahib Abu Jinnah, first edition, World of Books, Beirut - Lebanon.
- Ibn Asfour, Ali bin Moamen Al-Ishbili, (1392 AH - 1972 AD), Al-Muqrabeh, edited by: Dr. Ahmed Abdel-Sattar Al-Jawari, and Dr. Abdullah Al-Jubouri, first edition, Al-Ani Press, Baghdad - Iraq.
- Ibn Falah, Taqi Al-Din Abu Al-Khair Mansoub bin Falah Al-Yamani Al-Nahwi, (2000 AD), Al-Mughni in Grammar, edited by: Dr. Abdul Razzaq Abdul Rahman Asaad Al Saadi, first edition, House of Public Cultural Affairs - Arab Horizons, Baghdad – Iraq
- Ibn Hisham, Abu Muhammad Abdullah Jamal Al-Din Bin Youssef Bin Ahmed Bin Abdullah Al-Ansari Al-Masry, (1421 A.H. - 2000 A.D.), sharh shudhur aldhahab fi maerifat kalam alearab, and with him the book Muntaha Al-Arb with the investigation of the explanation of the roots of gold by Muhammad Muhyi Al-Din Abdel Hamid , first edition, Modern Library, Saida – Beirut.
-
- Makhzoumi, d. Mahdi, (1386 A.H. - 1966 A.D.), in Arabic grammar, rules and application of the modern scientific method, first edition, Mustafa Al-Bab Al-Halabi and Sons Press, Cairo - Egypt.
- Makhzoumi, d. Mahdi, (D.T), In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, 1st Edition, Saida Beirut, Modern Library Publications.
- Muhammad, d. Abdullah Ahmed bin Ahmed, (2011 AD), Arabic grammar between ancient and modern - comparison and analysis, first edition, Darroub Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Mustafa, Ibrahim (1959 AD), The Revival of Grammar, first edition, Press, Committee of Authoring, Translation and Publishing, Cairo - Egypt.
- Nassef, Dr. Ali Al-Najdi, (1957 AD), From Issues of Language and Grammar, first edition, Dar Nahdet Misr for Printing and Publishing, Faggala - Cairo.
- Radhi al-Din, Muhammad ibn al-Hasan al-Istrabadi, (d. T), sharh kafiat abn alhajib, edited by: Ahmad al-Sayyid Ahmad, first edition, Al Tawfiqia Library, Cairo - Egypt.

Functional Construction of Pronouns in Arabic Grammar

Asst. Prof. Dr. Abdul Rahman Aziz Mustafa
Raparin University/ College of Education / Iraq
a-a-mustafa@uor.edu.krd

Asst. Prof. Dr. Shaima Rashid Mohammed
Raparin University/ College of Education / Iraq
shaimaa81.sr@uor.edu.krd

Rceieved: 2022-01-06
Accepted: 2022-02-13
Published: 2022-09-15

Abstract:
The construction occupies a large space in the grammar lesson, almost reaching its half, as it is the presumption of parsing and together they constitute the field of grammar. However, syntax occupied the field of fame until it became synonymous with syntax, so syntax was called the science of syntax, and there is no surprise in that. Syntax is a science that specializes in studying the conditions of the end of words in terms of syntax and construction. Since the syntax was more expressive and more beneficial, they made it synonymous with grammar. Grammarians divided Arabic speech in terms of the change of movement of the last of its words and their stability on the expressive and the constructive, so they called the one whose movement changes at the end of it expressive, and the last of which is established on one movement based on, and these two terms were true of the entirety of the words of Arabic speech, but we have hinted in some citizens that the construction limit is not true. On some words, I mean the pronouns that had a different situation in the syntax and construction, so we wanted to shed light on them in this research, Amen to reach a statement of their position in this duality and the function of its construction or syntax, in two topics: the first is in the concept of syntax and construction, and the second is in the specificity of construction In pronouns and their role in their grammatical functions. In the end, let us reach the most important results that we mention in the conclusion. God is the Guardian of success.

Keywords: Pronouns, inflection, construction, change of form, nominative pronouns, accusative and prepositional pronouns, function.